حذر حزب الدعوة من العزلة السياسية: لا نستطيع العمل مع نواب كالأسدي ومجيد

الكردستاني لـ(المدى): نهج دولة القانون لا يطاق وسيقسم البلاد

لقاء المالكي مع كبار القادة الامنيين .. ارشيف

شوان محمد طه

حذر النائب البارز في التحالف الكردستاني شوان محمد طه، حزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، من العزلة السياسية اذا ما استمر على ما وصفها بسياسة التفرد بالسلطة وإقصاء شركائه من الحكم، متهما بعض النواب في ائتلاف دولة القانون بسعيهم الى إثارة المشاكل بين الأطراف الكردستانية والتحالف الوطني، مبينا ان جميع الكتل السياسية تنتظر من الحكومة الإيفاء بوعودها.

□ أربيل / إياس حسام الساموك

اما على صعيد القمة العربية، أعرب النائب الكردستاني عن استغرابه الشديد رفض الحكومة مناقشة الملف العراقي في قمة بغداد، في وقت ستطرح قضايا تتعلق بالأحداث في فلسطين والأزمة السورية والمشاكل الاقتصادية في الصومال، مرجحا ان يكون الموقف العراقي غير واضح في الاستحقاق العربي.

طه عضو لجنة الأمن والدفاع، رأى أن حل خلية الأزمة أفضل من استمرارها، معللا ذلك بفشلها في وضع خطة أمنية مناسبة لاستتباب الأوضاع في البلاد، مؤكدا ان جهاز الاستخبارات العسكرية يرفض رقابة وتوجيه لجنته، كما انه يمتنع عن الحضور الى البرلمان من اجل مناقشة عمله كما يحدث مع باقي المؤسسات العسكرية.

وبخصوص خطاب رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني الذي وجه فيه انتقادات واسعة الى حكومة بغداد قال النائب شوان محمد طه "الحديث كان مفتوحا الى الشعب العراقي حتى يكون على بينة من الخلافات السياسية"، اما عن سببه وتوقيته أوضح "رصدنا في الآونة الأخيرة نوابا من ائتلاف دولة القانون يتطرقون لأمور في غاية الحساسية، يبغون من خلالها إيجاد شرخ بين التحالف الوطني والكردستاني، كما فعلوا مع المكونات الأخرى"، في إشارة الى القائمة العراقية، لكنه استبعد هذا الامر، وقال "لا نعتبرهم ممثلين لمكون التحالف الوطني الذي نمتلك معه روابطا تاريخية في مقارعة النظام السابق".

وينقل طه عن بارزاني القول "لا نشارك في سياسة التهميش والإقصاء داخل العراق"، النائب الكردستاني يرى في مقابلة مع (المدى) أمس ان ابعاد الآخرين بات واقع حال في العملية السياسية، كما حمل ائتلاف دولة القانون التردي الأمني الذي يحصل بصورة مستمرة بالبلاد، لانهم "يتربعون على هرم السلطة التنفيذية والوزارات الامنية".

وبخصوص الامتعاض الكردستاني من ائتلاف دولة القانون يؤكد طه ان مؤشر العمل السياسي كان في تنازل منذ قيام حكومة الشراكة الوطنية في ٢٠١٠، وأردف "مع ذلك رفضنا التصعيد الإعلامي، وهو ما لم يلتزم به ائتلاف دولة القانون الذي اتجه في طريق لا يطاق، هم لا يثقون بالآخرين ويشككون بشركائهم"، معربا عن اسفه للاتهامات التي يطلقونها ضد كل الكتل السياسية، وذكر "هم يطلقون على البعض إرهابيين وبعثيين والآخرين انفصاليين، بل انهم يصفون شركاءهم في التحالف الوطني بالخونة"، مبينا "دخلنا في معادلة اما القبول بالاقصاء والتهميش او الدخول في دائرة الخيانة وتقسيم العراق"، معربا عن اعتقاده بان المحاولات معهم لإيجاد الحلول غير مجدية، مشددا على ان "منهجية دولة القانون تسير نحو التفرد بالسلطة"، مبديا اندهاشه من امتلاكهم المبررات في كل ظرف "فهم يؤجلون ويرحلون الازمات الى وقت لاحق في غير مرة". وتعليقا على تصريحات النائبين حسين الاسدي وياسين مجيد اللذين وجها اتهامات كثيرة الى اقليم كردستان، افاد طه بـ"لا نعير اهمية لها، يريدون الظهور امام وسائل الاعلام من اجل ايصال رسائل بأنهم مقربون من السلطة"، مستدركا "ان تصريحاتهم لم تأت من فراغ بل هناك تلقين لهم من قبل جهات اعلى منهم في ائتلاف دولة القانون".

مبينا "هم يتدخلون في شأننا الداخلي في الاقليم ويحاولون إثارة المشاكل، بالمقابل توجد هناك انتهاكات ارتكبها الائتلاف باسم خطة فرض القانون وصولة الفرسان في مناطق الشعلة والشعب ومدينة الصدر وجنوب البلاد، وهم الان يقفون امام مقترح التيار الصدري للعفو العام"، مؤكدا "ان اي مشكلة في البلاد طرفها الاول ائتلاف دولة القانون".

وحذر النائب الكردستاني حزب الدعوة بزعامة نوري المالكي من العزلة السياسية مشددا على ان "للحزب تاريخا عظيما من النضال، لكن اذا استمرت السياسة التي يتبعها حاليا في الحكم سيفقد كل اصدقائه، وبالتالي سيتجه العراق نحو منحدر خطير بسبب تمسكه بالسلطة".

وكشف طه ان الخطأ الوحيد الذي ارتكبته القيادات الكردستانية ترشيح المالكي لولاية ثانية، وتابع "في هذا الامر للاسف الشديد خالفنا ارادة الشعب الكردستاني، لان الاخير كان على دراية بأن دولة القانون لايعمل على بناء دولة المؤسسات"، لافتا الى ان تصريحات ائتلاف المالكي ستقسم العراق في المستقبل القريب، وذكر "لا نستطيع العمل بالسياسة مع نواب كالاسدي وياسين مجيد، كان الأجدر بهم العمل على توفير الخدمات لمدنهم التي يمثلونها".

وعن الاتفاقات السابقة ومدى التزام الأطراف السياسية شدد النائب الكردستاني على ان "دولة القانون الطرف الوحيد غير الملتزم، وعليه ايفاء ما في ذمته تجاه القائمة العراقية والتحالف الكردستاني..، نحن ليس لدينا مشكلة شخصية مع المالكي لكننا نعترض على التفرد الحاصل في ادارة الدولة العراقية".

وعن القمة العربية المزمع عقدها خلال الاسبوع القادم في بغداد وتعليقا على الخلافات بين الكتل السياسية بخصوص عرض الملف العراقي في جدول الاعمال رجح النائب الكردستاني ان الموقف الرسمي لبغداد سيكون غير موحد، وليس قويا، وزاد "من حيث المبدأ نحن في التحالف الكردستاني مع انجاح القمة العربية، لاسيما مع حضور كبير لقادتنا السياسيين فيها.. نأمل تصفير المشاكل مع الدول العربية"، متسائلا "ان العرب سيناقشون ملفات فلسطين وسوريا والصومال، فلماذا الحكومة ترفض عرض الملف العراقي؟، كيف لنا الخوض في مشاكل غيرنا، وعزل خلافاتنا عنهم؟... ارى من الافضل ان يتم طرح الازمة السياسية في قمة بغداد". وفيما يتعلق بالملف الامني، قال طه، عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب ان عدم الاستقرار السياسي اثر على عملنا، وتابع "لجنتنا انجزت الكثير من الملفات التحقيقية وشكلت لجانا لتقصي الحقائق، ولكن الحكومة لم تأخذ بما نتوصل اليه، ضيفنا في العديد من المرات مع القادة الأمنيين بخصوص عدد من الملفات المهمة ولكن يتجاهلون توجيهاتنا بمجرد عودتهم الى ثكناتهم العسكرية".

وردا على تساؤل بخصوص القوانين التي شرعتها لجنة الأمن والدفاع، يؤكد طه "نحن ضمن اللجان الثلاثة الأكثر انجازا للمشاريع في البرلمان".

وتطرق عضو لجنة الأمن النيابية الى المعلومات الاستخبارية وقال "منظومتنا الاستخبارية فاشلة، لا يسمحون لنا بمعرفة عملهم وتوجيههم، فلم نضيف حتى اللحظة احدا من هذا الجهاز رغم مرور اكثر من سنتين على عملنا وشهدت هذه الفترة خروقات امنية عديدة..ان توفير الامن لا يعتمد على الكم العسكري، الحكومة اتخذت وسائل الاعتقالات والمداهمات وهذا امر غير مجد".

واختتم طه حديثه بتوجيه انتقادات كبيرة الى خلية الازمة التي تتكون من عدد من القادة العسكريين ويقودها المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة في اجتماعات شبه اسبوعية، "لم تحقق شيئا يذكر، فالوضع الامني في البلاد في ترد مستمر.. عدم وجود هذه الخلية افضل من عقدها اجتماعات لا تجدي نفعا..، آراؤهم وخططهم العسكرية تفضي الى نتائج عكسية على الشارع العراقي،.. لاتزال الجماعات الارهابية والخارجون عن القانون يمسكون زمام المبادرة.. جميع تصريحات المسؤولين الامنيين وعمليات العنف تؤكد حصول الارهاب على معلومات موثوقة عن الاماكن المستهدفة.. ان استتباب الاوضاع بحاجة الى القضاء على الفقر والبطالة، ولكن هناك عملية افقار من قبل مؤسسات الدولة على العراقيين".

◆ شوان محمد طه يطالب بحل خلية الأزمة: خططها ألقت بنتائج سلبية على الأمن

تقرير أميركي: طهران تكتسح تأثير واشنطن في القرار العراقي

نعوش جنود اميركان .. ارشيف

□ بغداد / المدى

اعتبر تقرير مطول نشره مركز (فورين بوليسي إن فوكاس) الأميركي أن "واشنطن خسرت فرصة ثمينة لتعزيز نفوذها في العراق ودعم اطراف تحقق توازنا في وجه النفوذ الإيراني بين مكون معين في العالم العربي". وأوضح المركز الاميركي، المتخصص بشؤون السياسية الخارجية، ان هذا الوضع يثير القلق لدى الخبراء إزاء ما يحصل في منطقة الشرق الأوسط خصوصا ازاء ما اسمته "تعاظم الهلال الممثل بالأنظمة المدعومة من ايران، في بغداد وبيروت ودمشق".

ولفت تقرير المركز الذي نشرته وكالة كردستان للانباء امس ، إلى أن "المحافظين الجدد يأملون في أن تقدم الولايات المتحدة دعماً عسكريا وسياسيا في العراق لتحصينه ضد الهلال الذي تسيطر عليه إيران، خصوصا أن الأيدي الخفية لإيران في العراق تأتي في المقدمة في حين ينحسر دور الولايات المتحدة بشكل ملحوظ". وفي الواقع يقول التقرير أن "إيران قادرة على التدخل في العراق أكثر مما كان متاحا لها في عهد صدام". وبحسب التقرير فان "الولايات المتحدة دفعت خلال اجتياح العراق في العام ٢٠٠٣ ثمناً من حيث التكلفة وصل الى نحو ٨٥٠ مليار دولار وأكثر من ٤٤٠٠ قتيل من الجنود الأميركيين كي تجعل في النهاية من إيران القوة الأكثر نفوذا في العراق". وأشار إلى أن "المحافظين الجدد يرون في الزحف الإسلامي الإيراني تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط، معتبرين أن هذه المرحلة تشبه الحرب الباردة".

ويقول التقرير أن "العديد من المحافظين الجدد يتشبثون بالأمل في أن يتحول العراق إلى نسخة من كوريا الجنوبية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية".

واعتبر التقرير أن "أولئك الذين يخشون من أن تفقد الولايات المتحدة العراق، يفكرون بوضوح بالقضايا البعيدة المدى في ما يتعلق بالهيمنة الأميركية ويعتبرون أن كل شيء في العراق يعود لسياسة المسار المزدوج من الاحتواء من قبل الولايات المتحدة ضد السياسة التي تنتهجها ايران".

يذكر ان المستشارة في مجلس الوزراء مريم الريس قد اكدت في وقت سابق ان الحكومة العراقية لن تتأثر بما بالقرار الايراني، وحذرت طهران من التدخل في الشأن الداخلي وقالت في مقابلة سابقة مع (المدى) "ان كل دول الجوار اذا ما استمروا في التدخل بالشأن العراق".

الزوبعي: العراقية ستستبدل بعض وزرائها الفاشلين.. والشذر يعتبرها سابقة لأوانها

□ بغداد / المدى

كشف النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي عن نية القائمة استبدال وزراء "ثبت فشلهم وتورطهم بملفات فساد" خلال اجتماع طارئ يعقد الأسبوع المقبل، وفيما اعتبر أن عملية استبدال الوزراء "حركة استباقية" تهدف إلى تصحيح العمل الوزاري ومسار الحكومة، توقع أن تحظى هذه الخطوة برضا جميع الكتل. في حين قلل نائب عن العراقية من حدة واهمية هذه التصريحات ، وقال النائب قيس الشذر في اتصال مع (المدى) امس ، الموضوع لايمكن تحديده بهذه السرعة ، واذا ثبت ان وزراء العراقية لديهم فساد مالي او اداري ،فان العراقية هي اول من يحاسبهم وتدعو الى استبدالهم ، وان ليس هناك تمسك باي شخص وان معيارنا في التقييم هو العمل الجاد "وعن اداء وزراء العراقية ، ومدى ما قدموه من خدمة عامة ، اضاف الشذر " لا يمكن ان نقول اننا راضون او غير راضين ، فبعض وزرائنا قدموا مجهودا طيبا ،وقسم اخر لدينا عليهم بعض المؤشرات ، والتي تتلخص بضعف الاداء .

وفي سؤال لـ(المدى) اذا كان هناك وزير من القائمة قد ثبت عليه فساد مالي أوضح الشذر " ليس لدي اية معلومات عن هذا الموضوع ، ونحن نعمل وفق ميزان العقاب والثواب في حالة وجود فساد مالي لدى اي من وزرائنا فان العقاب سيكون حاضرا بلا ريب . وكان النائب طلال الزوبعي قد قال في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "القائمة العراقية ستعقد، الأسبوع المقبل، اجتماعا عاجلا لتحديد مواقف كثيرة"، مبينا أن "أبرز هذه المواقف استبدال بعض الوزراء الذين يمثلون القائمة بعد أن ثبت فشلهم وتورطهم ببعض ملفات الفساد". وأضاف الزوبعي أن "القائمة ستستبدل هؤلاء الوزراء بآخرين قادرين بعد فشلهم في إدارة وزاراتهم وعجزهم عن تقديم أي خدمة للمواطن"، مؤكدا أن "الوزراء الجدد سيكونون ذوي خبرة وكفاءة".

ولفت النائب عن العراقية إلى أن "استبدال الوزراء حركة استباقية للقائمة العراقية بهدف تصحيح العمل الوزاري ومسار الحكومة"، متوقعا أن "تحظى عملية الاستبدال برضا جميع الكتل السياسية".

ولم يكشف الزوبعي عن أسماء الوزراء الذين سيتم استبدالهم لكنه أكد أن "هناك اتفاقا داخل مكونات القائمة العراقية على هذا الأمر"، مشيرا إلى أن "الأسبوع القادم سيشهد فصل أول وزير من العراقية واستبداله بآخر".

وسبق أن أكد النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي، في ١٩ آذار الحالي أن الأيام المقبلة ستشهد استبعاد قادة من القائمة، مؤكداً أن هناك انتفاضة كبيرة ضدهم من جماهير القائمة، بسبب ضعفهم أو عدم حسمهم قضايا وقرارات مهمة.

كما أعلن الزوبعي، في (١٩ آذار الحالي عن تقديم طلب رسمي لرئيس الوزراء نوري المالكي يضم أربعة مطالب، أبرزها عقد الاجتماع الوطني قبل القمة بغداد، فيما هدد بسحب وزرائها من الحكومة في حال عدم تنفيذ مطالبها خلال ٧٢ ساعة.

وتمتلك القائمة العراقية ثماني حقائب في الحكومة الحالية التي يرأسها نوري المالكي هي المالية التي يديرها رافع العيساوي والتربية محمد تميم والكهرباء كريم عفتان والعلوم والتكنولوجيا عبد الكريم السامرائي وشؤون المحافظات طورهان المفتي والصناعة أحمد ناصر دلي الكربولي والاتصالات محمد علاوي والزراعة عز الدين الدولة.

كما تمتلك القائمة العراقية ٩١ مقعداً في مجلس النواب تضم سبعة تكتلات سياسية هي حركة الوفاق الوطني بزعامة اياد علاوي والتي حصلت على ٢٤ مقعداً في الانتخابات، والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك الذي حصل على ٢٠ مقعداً، وتجمع عراقيون بزعامة أسامة النجيفي الذي حصل على ١٩ مقعداً، وحركة حل بقيادة جمال كربولي والتي يبلغ عدد مقاعدها في البرلمان ١٢ كما تضم القائمة حركة تجديد التي يتزعمها نائب رئيس الجمهورية السابق طارق الهاشمي والتي حصلت على ٦ مقاعد، وهي ذات المقاعد التي حصل عليها تيار المستقبل بزعامة نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي، فيما حصلت حركة أبناء الرافدين التي يقودها سلام الزوبعي على ٤ مقاعد.

القائمة العراقية .. ارشيف